مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاتجاهات الاتصالية لمستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان
اسم الكاتب: م.د. داود هاشم داود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7280
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 11:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاتجاهات الاتصالية لمستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

م. د. داود هاشم داود (*)

ملخص البحث:

ان ضبط العمليات الاتصالية حيال العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان يعد ضرورة ملحة، بالنظر لتنوع التفاعلات بينهما، إذ تعاني العملية الاتصالية من ضعف المحتوى وعجز الادراك عن وضع استراتيجية اتصالية مستقبلية تسهم في تقليص الخلاف والتقاطع بين الجانبين، سيما وان اتساع النزاعات المصلحية والذاتية، وتدخل النشاطات الدعائية الخارجية يسهم في تعميق الخلل. والحاق الضرر بالسيادة والهوية الوطنية.

Abstract:

Controlling the communication process as per the relationship between the federal government of Iraq and KRG is a urgent need given the diversity of interactions between them. The current communication process suffers from an insufficient content as well as the inability to comprehend the fact that setting up a future communication strategy may participate in bridging the gap and overcome the disagreement between both sides, particularly when the growing personal and selfish interests and the interference of external propaganda activities participate in deepening the defect, and inflicting damages on the sovereignty and national identity of Iraq.

مقدمة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

يتناول البحث موضوعاً واضحاً ومحدداً بالاتجاهات الاتصالية لانموذج العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان[1]، وهذا الموضوع يرتبط بمعرفة علمية اكتسبها العديد من الباحثين العراقيين والعرب والاجانب، من خلال قراءتهم واستطلاعاتهم وتحليلاتهم التفصيلية للحوادث والوقائع والدلائل والقوانين والنشاطات التي رافقت الحياة السياسية العراقية قبل تأسيس الدولة العراقية وبعدها، والاستمرار بالبحث والتحليل لاستيعاب الواقع القائم والقادم لموضوع علاقة الدولة العراقية بالقضية الكردية وعدها من الثقافات السياسية والعلمية المطلوبة للولوج الى بناء معرفة علمية رصينة تتعامل مع متغيرات مستقبل العلاقة التي سميت دستورياً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بـ(الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان).

وانطلاقاً من مسؤولية الباحث في توضيح فكرة البحث والتي ربما يراها البعض غير واضحة والبعض الاخر يجزم بعدم وضوحها عناداً او موقفاً خاصاً او غير ذلك يرى الباحث وبتواضع ان الاتصال كمفهوم وعملية[2] ممكن ان يؤدي دوره في مستقبل العلاقة وانموذجها واعتباره الوجه الايجابي في الحراك السياسي العراقي، وتحديداً فيما يخص العلاقة من المركز والاقليم، التي تعرضت لعقود مضت الى حزمة من الاشكاليات والازمات والمعوقات.

فاذا كان الحاضر هكذا فإن المستقبل يدعو الى التفكير في طرح اتجاهات اتصالية وطنية تصون الهوية والسيادة الوطنية اولاً، ويحافظ على القيم والتقاليد والاعراف الاجتماعية العراقية وميولها.

ومن غير المناسب ان نعزل الموقف السياسي العراقي الحالي عن المتغيرات التي عصفت وما زالت تعصف بعالمنا العربي.

فهي متغيرات تهدد بنسف الحدود السياسية القائمة بين العرب ليس لصالح الوحدة والاتحاد، وانما لاقامة مشاريع دول او دويلات جديدة، تحت واجهات تبدو جميلة وزاهية على غرار الفيدرالية والكونفيدرالية وامثالها، التي تشكلت وحدثت في الدول الغربية عموما

والتي استندت على خطاب متقدم في فهم واستيعاب المخاطر القائمة والمستقبلية وكيفية تجنبها.

فما نجده ونطلع عليه من خرائط عالمية جديدة تم تسويقها وروج لها عبر وسائل الاتصال والاعلام المختلفة وتناولتها المواقع الاكاديمية والسياسية لتمرير رسائل مفادها ان عصرا جديدا قد تم الاعداد له وبدأ على انقاض الحرب والخراب اللذان لحقا بسوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان والمغرب العربي.

مما خلق حالة من عدم الاستقرار في بنية النظم السياسية العربية، ادت الى الصراع والعنف الداخلي، واوجدت ازمات اجتماعية واقتصادية وسياسية ارتبطت بقوى اقليمية ودولية اضعفت الدولة العربية وهددت الامن القومي العربي، وتعرضت الى الاهتزاز من خلال استخدام القوى الاقليمية والدولية لنزعة التحريض الطائفي والمذهبي والعرقي، فتضررت المصالح والسيادة الوطنية كونهما لم يعدا لهما وزناً في السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ولم يكن العراق كدولة وشعب بمعزل عن ما يحدث من متغيرات وازمات وقلاقل داخلية في دول المنطقة.

ان المتغيرات التي حصلت في العراق بعد العام ٢٠٠٣، كانت ثمة مفردة تناولتها واستخدمتها وسائل الاتصال الى جانب التصريحات السياسية هي (العراق الجديد) ولكن تحولت هذه المفردة الى مضمون يثير الاستهجان بعد عقد ونصف من زمن الاحتلال، حتى بدأ الجمهور يقارن بين قبل الاحتلال وما بعده (ما يسمى بالعراق الجديد) الذي اغرق الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني العراقي في بحر من الازمات واحدها ازمة العمليات الاتصالية.

ان مستقبل العمليات الاتصالية مرتبط بالبحوث والدراسات والخطط والنشاطات الخاصة والاستطلاعات الميدانية للمجتمع، والسعي لتطويرها وتأصيلها كتجربة وواقع سياسي عراقي وهذا يتطلب:-

١- كفاءة القائمين على ادارة المؤسسات الاتصالية[٣] (الصغيرة والكبيرة) الحكومية وغير الحكومية، واعتماد الجدية والنزاهة والمصداقية العلمية والعملية والمهنية في الاداء.
٢- اهتمام الاساتذة المتخصصين والباحثين بمتابعة عمليات تطوير وادراك مشاركة المتلقين والاستماع لهم لقياس الميول والاتجاهات التي تحصل سلبا او ايجابا، لتوفير قاعدة معلوماتية لتاسيس استراتيجية اتصالية لمستقبل العلاقة بين المركز والاقليم..
٣- مقارنة الاداء الاتصالي بين المركز والاقليم، رغم الخلافات السياسية والادارية والمالية والخدمية والاتجاه نحو تعميم مفاهيم مثالية وقيمية والتثقيف بها لضمان مستقبل وطني متقدم.

وعليه فان الاتجاهات الاتصالية القائمة والمستقبلية امام اوضاع معقدة وصعبة وغامضة وفي مقدمتها ان هناك اختلالاً عمودياً وافقياً واضحاً في الاداء الاداري والمؤسساتي الذي يتزامن مع وجود فراغات دستورية[٤]، وقصور تشريعي في تنظيم العلاقة بين المركز والاقليم في اطار الهوية الوطنية.

ان توصيف مستقبل الاتجاهات الاتصالية كعلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم يفترض ان تنحصر في معدل الوقت الذي يتم اعتماده لمنظومة العلاقة وهو ١٠٠% من ساعات اليوم الذي يعيشه السياسيون والمواطنون اصغاءً وقراءةً وكتابةً وتكلماً وتصويراً، باستخدام احدث الاجهزة والمبتكرات والاختراعات التقنية في عمليات الاتصال. الامر الذي يجعل عملية الاتصال اكثر ارتباطاً بالمستقبل القريب والبعيد لحياة العراقيين بشكل عام.

حينما نتحدث عن الاتجاهات الاتصالية، فاننا نقصد الاهتمام بالصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتربية والتعليم، وعلم النفس الاجتماعي وعلم الفسلجة وعلم اللغة، وعلم الدلالة (المعنى)، وكل ما يتعلق باتصال الانسان مع الاشياء التي تحيط به..

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث الرئيسة تتحدث في التساؤل عن مدى امكانية الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ان يتفقا ويرسما سياسة اتصالية وخطاب اتصالي موحد لترسيخ السيادة والهوية الوطنية؟

والذي يرتبط بتساؤلين هما:

- كيف تؤثر الاتجاهات الاتصالية على مستقبل العلاقة بين المركز والاقليم؟
- هل تسهم اشكاليات العلاقة بين المركز والاقليم بتقليص التفاعل الاتصالي بينهما؟

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية فحواها: ان ضبط العمليات الاتصالية حيال العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان يعد ضرورة ملحة، بالنظر لتنوع التفاعلات بينهما، إذ تعاني العملية الاتصالية من ضعف المحتوى وعجز الادراك عن وضع استراتيجية اتصالية مستقبلية تسهم في تقليص التقاطع بين الجانبين، سيما وان اتساع النزاعات المصلحية والذاتية، وتدخل النشاطات الدعائية الخارجية يسهم في تعميق الخلل.

منهجية البحث

وتأسيساً على ما تقدم، فان التحقق من فرضية البحث وتغطية اركانه، اعتمد على المنهج التحليلي والوصفي للاحاطة بأبعاد الظواهر والموضوعات من خلال الوصف والتحليل، وبإنشاء رؤية ثاقبة ونظرة متكاملة وتناولت الظاهرة موضوع البحث في أمكنة وأزمنة مختلفة وتتبع التغييرات التي تطرأ عليها. للاجابة على الإشكالية التي يثيرها البحث، واختبار صحة الفرضية التي يستند إليها.

خطة البحث

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة وخاتمة متضمنة النتائج التي تم التوصل اليها واهم المقترحات، تناول المبحث الاول الموسوم بـ"ماهية العملية الاتصالية واتجاهاتها" عبر ثلاث مطالب: الاول تناول الإطار المفاهيمي للعمليات الاتصالية، وعالج ثانيهما معايير النجاح والفشل في الاداء الاتصالي، اما المطلب الثالث فقد تناول

الكيفية التي يتم بها التنسيق بين المهام الاتصالية والمهام السياسية، اما المبحث الثاني والموسوم بـ"نماذج من التفاعلات الاتصالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان" فقد قسم إلى ثلاث مطالب، اولهما عالج البعد التاريخي لمنظومة العلاقة الاتصالية بين الجانبين، وتناول المطلب الثاني منظومة التفاعلات الاتصالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان عبر محورين: الاول: النماذج الخطية احادية الاتجاه، الثاني: النماذج التفاعلية ثنائية الاتجاه، بينما المطلب الثالث فقد خُصص لتتبع الاتجاه الاتصالي في اطار تفعيل الهوية الوطنية العراقية. اما المبحث الثالث والموسوم بـ" الرؤية المستقبلية للعمليات الاتصالية" فقد تمت معالجته من خلال ثلاث مطالب: ركز المطلب الاول على مشهد تصاعد التفاعلات الاتصالية، واهتم المطلب الثاني بمشهد انكفاء التفاعل الاتصالي بينهما، بينما عالج المطلب الثالث مشهد الشد والجذب وبقاء الحال على ما هو عليه.

المبحث الاول: ماهية العمليات الاتصالية واتجاهاتها.

ان مجمل النشاط الانساني يتطلب عمليات اتصالية واسعة الافق حيث نلتقي ونصدر اوامرنا ونطلب من الاخرين ما نريد ونستجيب لمطالبهم، ونتعلم ونبحث عن الحقائق التي تتعلق بالاشياء المحيطة بنا، سواءً الموجودة في الطبيعة (التي يتطلب اكتشافها) او التي يتطلب ايجادها او اختراعها، وهذا النشاط الانساني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعادات والتقاليد والاعراف جميعها تتحرك من خلال استخدام (سلوكا اتصاليا علميا) كأساس لخلق تفاعل انساني مع العمليات الاتصالية.

أي ان الغرض من الاتصال هو التأثير بقصد او هدف معين، وهذا يتطلب تحسين القدرة الاتصالية (الكفاءة الفنية)، بحيث تجعل القائم بالاتصال يسعى لتحقيق الاستجابة التي يفكر بها وان تتولد لدى المتلقي كغاية من العملية الاتصالية.

من هنا تتبين لنا معايير النجاح والفشل في الاداء الاتصالي، الذي يتطلب دائما وباستمرار التحليل والبحث والتجربة لمعرفة معيار الفاعلية والقدرة على الفهم والادراك، ويصبح (السلوك الاتصالي العلمي) امرا معتادا وسهلا ومبنيا على الخبرة والكفاءة العلمية،

ويصبح بالامكان توجيه من يتولى المهام والمسؤولية السياسية في الدولة والحكومة باتخاذ السلوك الافضل والاحسن لحماية وتعزيز السيادة والهوية الوطنية.

المطلب الاول: الاطار النظري – التعريف بالمصطلحات.

الاتجاهات:

تعد الاتجاهات ذات صلة وثيقة بحياة الإنسان وبأفكاره وقيمه وثقافته وسلوكه، لكل إنسان اتجاهاته الخاصة به نحو القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية النفسية والسلوكية، وينطبق هذا على عموم افراد المجتمع كحاكم ومحكوم، وهذه الاتجاهات تأتي بعد مراحل التنشئة السياسية والاجتماعية، والظروف الخاصة التي مر بها هذا الإنسان وبعد خبراته السابقة، وطبيعة المجتمع الذي نشأ فيه وغيرها من العوامل التي تسهم في تكوين الاتجاهات لدى الأفراد .وتسعى كثير من الدراسات الاجتماعية من خلال دراسة اتجاهات الناس في تسليط الضوء على الموضوع المدروس بكل حيثياته، ومن ثم فإن معرفة كيفية استخدام الاتجاهات في الدراسات الاتصالية في برامج السياسات العامة للدولة والحكومات تأتي في مقدمة الاولويات التي يجب الاهتمام بها في انموذج العلاقة بين المركز والاقليم.

تتميز الاتجاهات بخصائص عدة من أهمها[٥] :–

١– ان الاتجاهات مكتسبة متعلمة وهي قابلة للتعديل والتطوير.

٢– تتمتع الاتجاهات بخاصية الثبات والاستقرار النسبي.

٣– الاتجاهات متدرجة من الإيجابية الشديدة إلى السلبية الشديدة.

٤– تتعدد الاتجاهات وتتنوع؛ وذلك بحسب المثيرات والمتغيرات المرتبطة به.

٥– لها ثلاثة مكونات أساسية: سلوكية ومعرفية وعاطفية.

٦– قابلة للقياس والتقويم.

٧– قد تكون في أحيان معينة متناقضة بين اتجاهات الشخص المتكونة من خبراته الخاصة، وبين الاتجاهات التي يجب أن يتمثلها تبعاً لثقافة مجتمعه وقيمه وعاداته وقوانينه.

٨- توجه سلوك الأفراد والجماعات في أحيان كثيرة.

٩- ترتبط الاتجاهات بثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتختلف من بيئة اجتماعية إلى أخرى.

العملية:

العملية هي: أي ظاهرة تظهر تغييراً متواصلاً عبر الزمن، او أي عملية او معالجة متواصلة. وان الاساس لمفهوم العملية هو الاعتقاد بان تركيب الحقيقة المادية لا يمكن اكتشافها من قبل الانسان، بل يجب اختراعها من قبل الانسان، ولذلك يتطلب تنظيم مدركات الانسان باتجاه هذا الطريق او ذاك[٦].

لقد بذلت جهود نظرية وتجريبية عديدة في مجال بحوث الاتصال ومعرفة تفصيلات العملية الاتصالية، واظهرت هذه الجهود في النهاية نتائجاً مختلفة في شكل انموذج او نظرية او تعميمات بحثية، وكانت تختلف تارة وتتفق تارة اخرى، ولكنها تصل في معظم استنتاجاتها الى يقين خاص، يرتبط بقدرة الرسالة الاتصالية (كمحصلة نهائية) على تحقيق اهداف العملية الاتصالية وغايتها بشكل عام.

وانصرفت معظم الدراسات والبحوث في المراحل السابقة الى الاهتمام بعملية تحليل الرسالة الاتصالية، سواءً في مجال دراسة الشكل او تحليل المضمون، ومعرفة ما تقوله الرسالة، وماذا تبغي، وماذا تقصد، هذا فضلا عن استخدام المناهج والادوات المختلفة في تفسير الرسائل الاتصالية وتحليلها وفرز نتائجها من حيث كونها رسالة سياسية او اقتصادية او اجتماعية او دينية او علمية او فنية، والتي تخص الجوانب الاساسية في الية العلاقة بين المركز والاقليم وعدم الاقتصار على اداء العملية الاتصالية بمعزل عن هذه العلاقة التي ترتبط باحكام دستورية وشراكة سياسية واجراءات مؤسساتية وبهيكلية الدولة.

وهناك محاولات في مجال بحوث الاتصال لعزل العوامل التي تظهر او لا تظهر اختلافا في تطور (العملية الاتصالية) والاتجاه نحو تحليل مكونات الاتصال لحدوث الاتصال[٧] بمجموعة اسئلة:

لماذا يقوم الاتصال؟... ما هو هدف الاتصال؟... ما هي فوائد الاتصال؟... ما هي اساليب الاتصال؟... بحيث تتوضح الرؤية لفهم الاتجاهات التي تريدها وتسعى اليها الدولة ومؤسساتها الرسمية باعتبارها العنصر الثابت في مسؤولياتها والحكومة هي العنصر المتغير في ادائها.

المطلب الثاني– معايير النجاح والفشل في الاداء الاتصالي.

لكي يحقق القائمون على العمليات الاتصالية معايير النجاح في مهامهم وواجباتهم ومسؤولياتهم يقع على عاتقهم شروط وطنية وقيمية ومهنية، وان يتم اعتماد المكاشفة والمواجهة للحقائق والاحداث كاتجاهات مستقبلية اتصالية، وتجاوز وتجاهل الانحرافات التي طرأت على المسؤوليات الاتصالية كالتضليل والمزايدة والانتهازية والمجادلة والكذب والنفاق... التي وظفت من قبل بعض المؤسسات الاتصالية الرسمية وغير الرسمية، من قبل الادارات السياسية في المركز والاقليم معا لمصالح سياسية ذاتية، وتجاوزا على ما جاء به الدستور العراقي بعد ٢٠٠٣ (رغم الفراغات) وعلى مبادئ وشروط وحقوق الممارسة الديمقراطية وحرية وحق الاتصال.

فاستمرارية الخلافات السياسية بين المركز والاقليم انعكس على اداء العمليات الاتصالية فغدت معايير الفشل واضحة في الحياة اليومية وانحصرت في اطار المواضيع السياسية فقط، واصبحت الاتهامات وتبرير المواقف لكلا الطرفين ثقلاً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً بين افراد المجتمع العراقي عموماً[٨]، وعلى سبيل المثال لازالت قضية المناطق المتنازع عليها بين المركز والاقليم يطرح موضوعا للخلاف بين الحين والاخر، وتكرار الجدل والخلاف على نسبة حكومة الاقليم من ميزانية الدولة السنوية، وموضوع تهريب النفط المستخرج من المناطق التي يشرف عليها الاقليم وكذلك موضوع المنافذ الاتحادية الى اخره.

فلم تحصل العمليات الاتصالية على فرص الاهتمام بالمواضيع المهمة مثل:–

١– الثقافة الوطنية والمعرفة العلمية لتعزيز الهوية الوطنية.

٢– التنشئة الوطنية والاجتماعية.

٣- التربية والتعليم وادامة العلاقات العلمية والبحثية، والزام تعليم اللغة العربية والكردية لكافة المراحل الدراسية.

٤- تنشيط العلاقات التجارية في مجال القطاع العام والخاص.

٥- ادامة الاتصال الاجتماعي بصوره المتعددة.

٦- عرض القصور الذي يحصل في الخدمات الصحية والبلدية والكهرباء والماء والترفيهية: (المنتزهات، المناطق الخضراء، السينما والمسرح، قاعات الفنون، وسائل رياض الاطفال، النوادي الاجتماعية، مراكز الشباب والمسابح... الى اخره) والطرق والبيئة، وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

فالعجز الذي حصل لدى المركز والاقليم في تقديم الخدمات وتنفيذ احتياجات ومطاليب الناس، فسح المجال لان تأخذ الاتجاهات الاتصالية غير الرسمية فرصتها لتأزيم الموقف وتصعيد لهجة الاعتراض والنقد والاحتجاج واحيانا بمضامين مشبوهة وتحريضية وربما هذا يتوسع لاضطراب محلي يعرض السلم والضبط المجتمعي ومؤسسات الدولة الى الضرر والذي تزامن مع متغير جديد في الواقع السياسي والاجتماعي هو تفوق المجتمع الاهلي (العشائري) كقوة سياسية واجتماعية لها قوانينها واعرافها الخاصة البعيدة عن القضاء والقانون للدولة، واصبح هؤلاء (جماعة المجتمع المدني) المستفيدين الاكثر من السلطة عبر تحكمهم بالعمليات الانتخابية وانعدام الحيادية وضعف الولاء للسيادة الوطنية[٩]، والخطورة في هذا الجانب ان بعض ما تتبناه هذه الاتجاهات الاتصالية غير الرسمية من خلال بعض القنوات والاذاعات والصحف والندوات المأجورة والتي تعمل بدوافع سياسية او عدائية لتعميق الخلافات بين المركز والاقليم.

الامر الذي انحسرت العمليات الاتصالية في حالة من الركود والجمود وفقدان فاعلية التأثير والاقناع على مستوى صناع القرار والجمهور.

المطلب الثالث- الفرق ما بين المهام الاتصالية والسياسية.

ان الاتجاهات الاتصالية لمستقبل العلاقة بين المركز والاقليم كمهام.. في اطار المسؤولية الوطنية والسياسية تعني ان يتم ايجاد مجموعة من القوانين والتعليمات والضوابط التي يمكن ان تكون ثابتة عندما تتغير الاحداث والسلوكيات وتنحرف عن مسارها الايجابي، فعملية فهم وادراك الاضرار والمخاطر وتوضيح الاجراءات المسبقة للسيطرة على الحدث، من خلال البحث والتحليل والاستطلاع العلمي كنشاط اتصالي ومعرفي، التي تعد من اهم المسؤوليات التي تتولاها المؤسسات الاتصالية العاملة في المركز والاقليم من اجل ايجاد نظام مسؤول ينظم ويثبت العلاقة في مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والبيئية والخدمية.

ان الغرض من المهام يتحدد في ما يلي[١٠] :-

١- السعي لاستيعاب الاتجاهات الاتصالية لمستقبل العلاقة بين المركز والاقليم وجعلها من خصائص الدولة المدنية وعلاقتها مع حياة المواطن العراقي الذي يعيش ظروفا قاسية وصعبة.

٢- الفهم العلمي لتجربة العلاقة، من خلال المدركات الحسية للعمليات الاتصالية والثبات عليها اثناء كل حدث وعمل آني ومنها ان الاختلاف في وجهة النظر لا يلغي التفاهم والاتفاق.

٣- المساهمة في تحسين التجربة السياسية والعلاقة بين المركز والاقليم، ومن مبدأ الحافز الاقرب مثلا: الذي يتعلق باقناع المتلقي باحترام القوانين والاعراف والتقاليد الاجتماعية، هو دلالة الحافز الابعد مثلا: الذي يتعلق بشروط المواطنة وواجباتها، والدفاع عن السيادة والمصلحة العليا للوطن والشعور بالانتماء الوطني، كنشاط اتصالي احدهما يكمل الاخر من اجل ضمان الاستجابات المتجانسة بين الحاضر والمستقبل.

ومن خلال المتابعات والتدقيقات التفصيلية يلاحظ ان العلاقة بين المركز والاقليم هي علاقة دستورية وشراكة سياسية وكلاهما اطراف اساسية في تشكيل مجلس الحكم

والعملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣[١١]، حيث بدأت تنمو خلافات وصراعات تحولت الى ازمات ذات ابعاد سياسية ومالية بحتة وليس خلافات ذات طابع قومي.

المبحث الثاني: نماذج من التفاعلات الاتصالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

ان العمل الاتصالي خلال الازمات يتطلب ثقافة وحوار وطني مخلص ومسؤول يستوعب السيادة والهوية الوطنية في الدولة الواحدة التي تعتبر المخزون المعنوي والتراث السياسي والتاريخي للوطن في ظل أي تنوع ديني او عرقي او قومي او ما شابه.

ان هذا التنوع مهما كان شكله لا يمنع من ان تتواجد وتتشكل المواطنة الصالحة، وان تتبلور مفاهيم الانتماء للوطن فوق أي انتماءات اخرى، اذا تم ايجاد خطاب اتصالي معتدل ومتجانس بين الاطراف المتواجدة على ارض الوطن، بحيث يعترف ويحترم حقيقة المصالح المشروعة لهذه الاطراف، اما اذا اخذ هذا الخطاب الاتصالي بعدا دعائيا واستفزازيا ومتعصباً فانه يولد اضطرابا نفسيا وتوترا اجتماعيا، وربما يساهم في ايجاد استعدادات لممارسة العنف بين الاطراف او يعرض المجتمع والوطن والدولة للاذى والضرر الذي يستهدف الوحدة الوطنية[١٢].

ان عدم التمييز بين المتلقي المقصود وغير المقصود اثناء القيام بعمليات اتصالية بين المركز والاقليم يعتبر من الانتقادات الموجهة لانموذج العلاقة بين المركز والاقليم.

العمليات الاتصالية التي تخضع لدوافع سياسية متأزمة لا تأخذ بنظر الاعتبار وبصورة مشتركة مفهوم الولاء الوطني وهيبة الدولة ومصالح المجتمع حاضرا ومستقبلا اثناء عمليات الارسال والبث والتعليق تشطر الموقف الاتصالي الى انموذج احادي الاتجاه، في حين يتطلب من القائمين على الاتصال الاخذ بالموقف الايجابي وتهدئة الازمة السياسية ومنع انعكاسها على مشاعر وميول واتجاهات افراد المجتمع، وان تنحصر التفاعلات الاتصالية في حالة وجود ازمة في العلاقة او عدم وجودها باتجاه ثنائي ومسؤول وحيادي.

المطلب الاول– البعد التاريخي لمنظومة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.

بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، حاولت معاهدات السلام (١٩١٩–١٩٢٠) معالجة اغلبية المشاكل التي افرزتها ظروف ما قبل وبعد الحرب العالمية الاولى، ولكنها لم تحقق نتائج ايجابية على الصعيد العملي والتنفيذي والمبدئي[١٣]، وبقيت الكثير من بنود المعاهدات جامدة لم يحركها الفعل العسكري والسياسي.

وكان المبدا المقبول في طرح الحلول هو ذلك المتعلق بمنح القوميات الخاضعة للدولة العثمانية حق تقرير مصيرها بنفسها ومنها القوميات والاديان المتعايشة في المناطق الحدودية في شمال العراق، وقد اعلن الرئيس الامريكي (ويلسون) ضمن مبادئه المعروفة لمساندة هذا الحق، ويمكن اعتبار هذا الاعلان بمثابة مؤشر على التداخلات السياسية الدولية للمناطق الحدودية في شمال العراق من قبل الجانب الامريكي تحديدا، الذي ساهم في تنشيط المساعي الكردية الهادفة الى تكوين دولة كردية مستقلة تضم جميع الاكراد في العالم[١٤].

وبالوقت الذي تم معالجة معظم الاشكاليات الحدودية في الغرب (بين دول الحلفاء والمانيا). وتم تثبيتها بسرعة باتفاقيات ومعاهدات ملزمة لإدامة السلام، بقيت الاشكاليات الحدودية في الشرق معلقة وبعض منها مؤجلة ويشوبها التعقيد والتشويه، خصوصا في المناطق المحصورة بين دول الجوار الثلاثة العراق وتركيا وايران والتي تتمثل في المناطق الحدودية في شمال العراق.

وقد ترافق مع هذا الحال صعوبة اذابة المسائل القومية في المناطق المحصورة بين العراق والدول المجاورة له، فالاحصائيات الرسمية تشير الى وجود نسب كبيرة في القوميات والاديان والطوائف صغيرة وكبيرة مثل (العرب، الاكراد، المسيحيين، اليهود، اليزيديين، البهائيين، الصابئة، والارمن والشبك...الخ) وتعد الاكراد القومية الاكبر فيها[١٥].

والمتتبع لهذه الاحداث يجد رغم تعقيدها وغموضها السياسي وجود حالة التعايش القومي واستقرار العلاقات الاجتماعية السائدة بين سكان هذه المناطق.

الا ان الدول والسلطات السياسية المحيطة بالمناطق الشمالية للعراق لم تسلك الوسائل والاساليب السياسية المناسبة في التعامل مع أي نشاط متطرف عرقي او طرف مطالب بالحقوق القومية بل كانت تتهم هذا النشاط والمطالبة بالانشقاق، والتمرد على الحكومة المركزية ومحاولة للانفصال بهدف تجزئة الدولة المركزية، وبالتالي تعد هذا النشاط تهديدا للامن القومي لكل من العراق وتركيا وايران، فحق تقرير المصير كقضية انسانية شيء وكقضية سياسية شيء اخر من نظرها، ولم تتوصل النظم السياسية تلك الى الربط بينهما.

ومن المناسب ان نقارن ان بريطانيا الحليف السياسي للولايات المتحدة الامريكية ترفض منح الاكراد حق تقرير المصير او اقامة دولة كردية نظرا لانها هي الاخرى تعاني من ظروف مماثلة حيث تطالب ايرلندا الشمالية بالانفصال عن بريطانيا ولكنها كانت تتعامل مع هذه القضية بنوع من التكتيك والتخطيط لاحتواء ازمتها. فرغم ان الحكومات العراقية منذ اندلاع ثورة ١٩٥٨ اقرت ببعض الحقوق الادارية والثقافية للأكراد وسمحت لهم بتشكيل الاحزاب السياسية والتعبير عن هويتهم ضمن اطار الوطن العراقي المتحد، الا ان الصراع بين الاكراد والنظام الحاكم لم يتوقف (أي مع الدولة) بل اتخذ في احيان كثيرة شكلاً مسلحاً[١٦].

مع هذا وجد الاكراد ان التفاوض مع النظام السياسي بعد ثورة ١٩٦٨ هو الطريق الوحيد لتامين عودتهم، من ناحية وتحقيق الحد الادنى لمطالبهم من ناحية اخرى، فبدأت جولات من المفاوضات بين الطرفين كان هدفها التوصل الى (اتفاق للحكم الذاتي) في كردستان ولم يتم التوصل لهذا الهدف منذ عام ١٩٧٠ ولحد ٢٠٠٣، ولعل السبب في ذلك هو المواقف الاقليمية والدولية التي كانت تدفع الاكراد باتجاه عدم الاتفاق وابقاء الخلاف لحد الان، ولذلك فان الشروط الدولية التي فرضت على الحكومة العراقية بعد وقف اطلاق النار عام ١٩٩١ وانسحاب العراق من الكويت كانت لصالح الاكراد، ففي أعقاب صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ في ١٩٩١/٤/٥ قامت فرنسا وبريطانيا وأميركا بإنشاء منطقة آمنة شمالي العراق بالقوة في الفترة من ١٧ – ٢٣ أبريل/نيسان ١٩٩١ عرضها ١٥ كم على الحدود التركية العراقية، وفي وادي نهر دجلة لمسافة ٤٠ كم وطول ٦٠ كم على الحدود

بمساحة قدرها ٢٤٠٠ كم٢. كما فرضت حظرا جويا عراقيا عليها عند خط عرض ٣٦ شمالا، وتمركزت الطائرات المنفذة للحظر في قاعدة أنجرليك التركية، وأكدت واشنطن أن هذه المنطقة مؤقتة تنتهي بمجرد عودة اللاجئين وتولي الأمم المتحدة مسؤولية معسكراتهم. لكن بغداد رأت في ذلك إعلانا جديدا للحرب عليها، وسعت من خلال مجلس الأمن إلى اعتبار ذلك خروجا على القانون الدولي، إلا أن واشنطن رفضت اعتراضات العراق، مما اعطى للأطراف السياسية الكردية الفرصة للبدئ في ايجاد ادارة سياسية منفصلة عن ادارة المركز ولكن هذا لا يعني انفصالا دستورياً او جغرفياً.

وبصورة عامة كانت القضية الكردية اكثر فاعلية وحركية اتجاه تبني الحقوق القومية، وربما السبب في ذلك دور القوى الخارجية لتمرير مصالحها وغاياتها السياسية (دولية او اقليمية) في تزكية ودعم النزعات والحركات الانفصالية للأقليات لتحقيق مصالحها من ذلك. ويمكن ان نخمن بذلك المبررات في ابقاء الاشكاليات الحدودية قائمة ومستمرة في هذه المناطق بعد الحرب العالمية الاولى وبإيعازات وتلاعب من دول الحلفاء، وفي ظل هذه الاوضاع استمرت الحركة الكردية في نشاطها ولم تتوقف وقامت بعدة ثورات وحركات كردية مسلحة منذ انهيار الدولة العثمانية، واستمرت ولحد الان في العراق ودول الجوار وقطعت الحركة القومية الكردية مراحل من التنظيم الحزبي للمفهوم الحديث للاحزاب[١٧] وتشكيل الفصائل المسلحة غير النظامية، ونشطت علاقاتها الخارجية في استثمار أي خلاف او تقاطع او ازمة تحصل بين احدى الدول الثلاث المحيطة بالمناطق الشمالية (العراق وتركيا وايران) وبين القوى الاقليمية والدولية، في طرح قضيتهم ومطالبتهم بالدعم والاسناد المادي والعسكري والاعلامي، لتشكيل فصائل وجماعات مسلحة غير نظامية تتشكل في المناطق المحصورة بين الدول الثلاث.

وقد استطاعت القوى الدولية وتحديداً الغربية توظيف القضية الكردية للضغط على ما تريد ان تخضعه لسياستها واجندتها الدولية في المنطقة وان تحاكي الحكومات المركزية في بغداد وانقرة وطهران ودمشق بالصيغة التي تحرجها وتجعلها لا تستطيع ان ترفض ما يقترح لها.

ومن المؤسف ان نجد ان هناك العديد من الاجراءات والقرارات الخاطئة قد تم تمريرها على حساب المصالح العليا للدولة العراقية وسيادة العراق واضعفت قراره السياسي، باتخاذ مواقف وادوار سياسية استثنائية بسب حالة الصراع والتنافر بين المركز والاقليم بين حقبة واخرى ومنها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وايران، وما حصل بعد عام ١٩٩١ -كما اشرنا آنفا- حتى وصل الحال الى ازدياد الدعوات الى تقسيم العراق وتفكيكه واعتبار الحدود هي حدود قد تم ترسيمها باتفاق مجموعة من الدبلوماسيين الاوروبيين الجشعين منذ قرن تقريبا[١٨].

وكانت هذه السياسات والقرارات سببا في تعطيل الكثير من حركة الحياة الاقتصادية والزراعية تحديدا والامنية والسياسية وتركت وضعا متوترا ومتأزما ومضطربا بدا ينعكس على البنية الاجتماعية لمراكز المدن والمحافظات العراقية في شمال العراق بشكل خاص وبقية المحافظات يشكل عام، ويرى الباحث ان الحكومات العراقية المتعاقبة لم تنتبه ولم تتواءم وتتلاءم مع العمق التأريخي والتعايش السلمي والعفوي بين ابناء الشعب العراقي والواقع الحقيقي للروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ولمختلف الانتماءات القومية والدينية والعرقية، ولم ترتقِ هذه الحكومات لتاكيد الحقوق والمصالح السيادية لدولة العراق بل ان ضعف الحكمة السياسية لهذه الحكومات ساهم في تقطيع وتمزيق بعضاً من هذه الروابط التي تعتبر عاملاً مهما في تأكيد الحقوق والمصالح السيادية.

ويمكن ذكر خمسة روابط اساسية في مجال العلاقات بين ابناء العراق وهي:-

الاولى- الروابط السياسية: من خلال وجود نشاطات سياسية تمثلت في تاسيس وتشكيل الاحزاب السياسية والنقابات والمنظمات والاتحادات المهنية المشتركة بين الاقليم والمركز.

الثانية- الروابط الاقتصادية: من خلال وجود علاقات ومصالح اقتصادية مشتركة وتبادل منافع وفوائد تجارية وزراعية وصناعية على مستوى القطاع الخاص والعام والمختلط.

الثالثة– الروابط الاجتماعية: التي رسختها المصاهرات الاجتماعية والصلات الاسرية والعلاقات والمناسبات الدينية التي كانت مدعاة للفخر والاعتزاز والتباهي في بنية العلاقات الاجتماعية العراقية ودلالة لوحدة الهوية الوطنية.

الرابعة– الروابط الثقافية: التي تضم الحركة الثقافية في مجال الكتابات الادبية والشعر والقصة والفن بانواعه، وحالات التبادل والمشاركة في النشاطات الثقافية.

الخامسة– الروابط الادارية: التي كانت تضم الشروط والتعليمات الرسمية واللوائح القانونية في علاقة المواطن باجهزة الدولة وبنودها الدستورية التي تنظم حركة العمل والحياة دون تفريق وذلك منذ عهد الدولة العثمانية وحتى بداية تاسيس الدولة العراقية بحيث جعلت العديد من مواطني شمال العراق يعملون كملاكات عراقية في اجهزة الدولة بعد سقوط الدولة العثمانية وبمستويات وظيفية وادارية متعددة عليا ودنيا والعمل في عموم محافظات العراق.

المطلب الثاني– منظومة التفاعلات الاتصالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.

أ– النماذج الخطية أحادية الاتجاه.

يقصد بالانموذج الخطي احادي الاتجاه وكما اشار اليه الباحث في مقدمة المبحث، هو انفراد وانعزال او استقلال كل من المركز والاقليم في وضع خططه وبرامجه الاتصالية دون مراعات لمبادئ وقيم السيادة والهوية الوطنية وضرورة الالتزام بها من قبل العراقيين.

ان تجاهل الشروط الدستورية والضوابط والتعليمات التي تحددها شبكة الاتصالات والاعلام العراقي انما يؤشر السبب الرئيس لجعل الاداء الاتصالي لكل طرف احادي الاتجاه، ونزيد على ذلك ان غياب الزام الطرفين بميثاق شرف وقواعد السلوك المهني الموحد في العمل الاتصالي يجعل الكثير من القائمين على الاتصال يميلون نحو الانفراد والانعزال الذي يضعف عملية التفاعل والتجانس الاتصالي والسياسي بين المركز والاقليم، وترسخ لانموذج احادي الاتجاه[١٩].

ان التحديات التي تواجه العمليات الاتصالية الطويلة الامد تتطلب جهداً كبيراً وعميقاً في الرؤية المستقبلية، ولكن للاسف نجد ان الاستجابة لهذه الاتجاهات مقتصرة في المدى القصير وغالبا ما يكون عرضياً او هامشياً او جزئياً.

فصياغة التطبيقات الاتصالية في منظومة العلاقة بين المركز والاقليم تتركز لمعالجة ما هو متخلف في السلوك والتصرف والتعامل، واعادة النظر في السياسات التربوية والقضائية اللتان من خلالهما يمكن معالجة الاسباب والاشكاليات من جذورها.

ولكن ما نجده في اغلب الاحيان ان السلطات التنفيذية في الاقليم والمركز كلاً على حدا اعتمدوا على عمليات اتصالية ذات اتجاه واحد تبدأ من الاعلى الى الاسفل، وبموجب ذلك يعمل معدوا الرسائل الاتصالية حسب ما هو مطلوب من الاعلى، فيما ينتظر المتلقون في الاسفل بصمت وهدوء وبعدم القناعة وكأنهم غير معنيين بما يرسل اليهم، ويمر الزمن ليكونوا ضحايا العجز الحكومي في الاداء مثلما كانوا ضحايا الانظمة الاستبدادية والاقطاعية والاستعمارية.

فالملاحظ انه لم تتوجه العمليات الاتصالية لحد الان بعلمية ومسؤولية مهنية لخلق وعي وادراك لتأكيد الحقوق والواجبات والتوزيع العادل للثروات الوطنية واشاعة ثقافة زراعية وصناعية لتحسين الانتاج الزراعي والصناعي الذي بدأت تفتقده ادارة المركز والاقليم الى جانب تغطية الاحتياجات والخدمات الصحية والبيئية وبناء برامج اتصالية رصينة تتعلق بالتربية والتعليم والتخطيط والرعاية الاسرية لافراد المجتمع، وبصورة عامة التخلص من التبعية

الغربية لوسائل الاتصال وبناء نظام اتصالي وطني موحد كون ان معظم النشاطات الاتصالية تعتمد على ما تحتكره الشبكات والوكالات الدولية في الاتصال والبث الفضائي.

هناك ست مجموعات رئيسة كبرى تعمل في الأنشطة الاتصالية على مستوى العالم و لها حضور دولي كبير متفاوت من مؤسسات لأخرى ، أربع منها أمريكية و واحدة أوروبية و أخرى أسترالية أمريكية ومن ابرز هذه المجموعات:-[٢٠]

١- تايم وورنر (**Time warner**).

٢- مجموعة برتلسمان (**pertelsman**).

٣- مجموعة دزني (**disney**).

٤- مجموعة فياكوم (**viacom**).

٥- مجموعة روبرت هيرسون (**Robert hersant**).

٦- نيوز كوربورايشن (**corporation**).

ب-النماذج التفاعلية ثنائية الاتجاه.

ويقصد بالانموذج التفاعلي ثنائي الاتجاه ان يتم العمل بخطاب اتصالي وطني موحد ويؤمن بالتعددية وباحترام مبادئ حقوق الانسان في حرية التعبير وحرية الرأي والعقيدة واشاعة الممارسة الديمقراطية في احترام الرأي والرأي الاخر في البرامج الاتصالية لكلا الطرفين، وان يتجاوز المركز والاقليم النزعة السلطوية التي تسعى لاحتكار الموقف الاتصالي كلاً على انفراد والذي يضعف عملية التفاعل بين مؤسسات الدولة العراقية من جهة وبين افراد المجتمع العراقي من جهة اخرى، فاعتماد الوسائل الاتصالية المتنوعة في نقل رسائل اتصالية وطنية تخضع للرقابة والمسؤولية الاخلاقية والمهنية يعد من الاجراءات المطلوبة في انموذج ثنائي الاتجاه[٢١] ، ففي هذه الاجراءات تكون العمليات الاتصالية ومضامين رسائلها ملزمة بمعالجة الضغوط النفسية والفكرية التي يتعرض لها الرأي العام المحلي في المركز والاقليم نتيجة دوافع التفرد بالسلطة والاستئثار بها ويعتبر ذلك حلاً من بين الحلول.

وهذا ما يعزز الاتجاهات الاتصالية بصورتها الايجابية عكس الصورة السلبية في انموذج احادي الاتجاه على مستوى التعامل السياسي والحكومي الى جانب ذلك سيتم سحب المتلقي العراقي للتفاعل وطنيا وقانونيا مع هذه الاجراءات التي تصب في صيانة السيادة والهوية الوطنية.

ولكن للاسف ان الازمات التي حصلت بين المركز والاقليم بعد ٢٠٠٣ قادت الى الاعتماد على انموذج احادي الاتجاه وتوظيف الارادة الحكومية لكلا الطرفين لفرض سيطرتها على المؤسسات الاتصالية كلا حسب نفوذه.

واتجه المركز للتركيز على ما يخص المحافظات العراقية عموما وتجاهل ما يخص المحافظات الكردية في اقليم كردستان ونفس الحال حصل مع الاقليم حيث تجاهلت الوسائل الاتصالية التي تخص المحافظات العراقية الاخرى، فكان من الخطأ ان تنسحب الازمات السياسية (كحالات مؤقتة) بين المركز والاقليم على الاتجاه الاتصالي الثنائي الموحد المشترك وادخاله طرفا في تبني الازمات فكان من الاجدر ان يبقى الاتجاه الاتصالي مستقلاً ومحايداً وموضوعياً في خطابه واجراءاته.

ان تجاهل انموذج تفاعلي ثنائي الاتجاه بين طرفي العلاقة بين المركز والاقليم يشكل احدى الاشكاليات المستمرة للعمليات الاتصالية عليه فان طرح هذا الانموذج يمر عبر استنطاق حالة مستقبلية وطموح وطني ندركه بالوعي والرؤية الجادة وتحديد التوقعات والتصورات، واعتماد اليات عمل وبرامج مفيدة وصحيحة تخدم متطلبات الهوية والسيادة الوطنية للعراق.

ان مستقبل الحراك الاتصالي لمواطني المركز والاقليم ينحصر في هاجس رئيسي هو الرفاهية والاستقرار والحياة الافضل، رغم تباين مستوياتهم الثقافية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فهل ستستطيع او ستتمكن المؤسسات الاتصالية في المركز والاقليم ان تؤدي دورها في تغيير القناعات وتعديل السلوكيات للمواطن العراقي نحو الافضل من خلال برامج ثنائية الاتجاه؟

للاجابة على هذا التساؤل يرى الباحث ان يتم الاتفاق على برامج اتصالية مشتركة وكما يلي:–[22]

١– برامج لخلق القناعة والرغبة في ضرورة التعليم والمعرفة والحرص على الالتزام بالدراسة والتسجيل في المدارس ونبذ الامية وبيان مخاطرها باعتبار التربية والتعليم من اولى مهام تقدم ورقي المجتمعات.

٢– برامج تتعلق بالثقافة والبيئة السياسية التي تحترم الحريات وحقوق الانسان واحترام المواطن لذاته وكرامته وكيفية تعزيزها بالقوانين والضوابط لإشاعة قيم الانتماء الوطني.

٣– برامج تتعلق بالوعي والابتعاد عن الخرافات والعادات والتقاليد المتخلفة التي تعرقل المسارات المدنية المتقدمة.

٤– برامج تتعلق بتوضيح خطط العمل الوطني المعنية بتطوير المواطن لاداء دوره في السياسات العامة للمركز والاقليم، وخلق ثقافة الحوارات والمناقشات عبر جميع وسائل الاتصال.

٥– برامج تتعلق بكيفية التخلص والابتعاد عن تبعية الدولة العراقية للضغوط والتأثيرات الخارجية واستذكار الاحداث التاريخية المشتركة التي تتضمن وعي جمعي بالمصلحة الوطنية ولغرض ايجاد اواصر مشتركة تتجه نحو المستقبل القريب والبعيد.

المطلب الثالث– الاتجاه الاتصالي في اطار تعزيز الهوية الوطنية العراقية.

اذا كان المركز يعني (الدولة العراقية) التي تأسست منذ العام ١٩٢١ ومثلت الخط العام للسيادة والهوية الوطنية الذي ما زال قائما حتى اليوم كمفهوم قانوني يستند على المعاهدات والاتفاقيات التي تلت الحرب العالمية الاولى.

فان الاقليم يعني (كردستان الجنوبية) الذي الحق بالعراق، و(كردستان الشمالية) التي الحقت بتركيا، وتحددت بموجب ذلك الحدود السيادية للدولة العراقية للعام ١٩٢٢، وبضمنها كردستان الجنوبية وهي الاقليم الان.

وقد تحققت مكاسب عديدة لسكان الاقليم في ظل الدولة العراقية بعد تأسيسها في العام ١٩٢١ في مجال الثقافة والتعليم والصحة والعمل في مؤسسات الدولة وفي الجيش والشرطة وفي مواقع ومناصب دنيا وعليا، وبصورة افضل مما حصل عليها السكان الاكراد في تركيا وايران وسوريا[٢٣]، الامر الذي ادى الى حصول تعايش اجتماعي وتبلورت مشاعر عفوية استندت على مدركات شعبية قيمية في المسؤولية الوطنية بعيدة عن الاتجاهات والميول السياسية التي كانت تتحرك بموجب التأثيرات الاقليمية والدولية والتي تحاول تغيير مسار الحياة الكردية في العراق ضمن الاطار الفيدرالي ثم المطالبة بالانفصال.

ان الادراك الحسي للهوية الوطنية ينبع من فهم المجتمع العراقي للواجبات والحقوق ولطبيعة عاداته وتقاليده وذكرياته المتراكمة.

بمعنى ان الدولة العراقية استوعبت الهوية العربية والهوية الكردية بحيث ان هذا المتغير بعد الحرب العالمية الاولى اثر في تأصيل الهوية الوطنية داخل المجتمع العراقي وضمن مؤسسات الدولة العراقية.

من المناسب ان نشير الى ان الاحداث التي تلت العام ١٩٩١ اوجدت شروطاً دوليةً فرضتها قرارات مجلس الامن على الحكومة العراقية (المركز) وكما اشرنا انفاً ساهمت في عرقلة القدرة العسكرية العراقية للقيام بواجباتها على المناطق الحدودية الشمالية والشمالية الشرقية والغربية العراقية وبالوقت نفسه فسح المجال للاطراف الاقليمية والدولية لئن تتواجد وتتحرك في شمال العراق (الاقليم) دون مراعاة للسيادة الوطنية العراقية، ونتيجة لذلك تراجع النشاط الاتصالي لدى الطرفين باتجاهات متدرجة نحو السلبية ولم يساهم في تصعيد الحالة الايجابية والتعبئة لابراز اهميتها في حماية مصالح الطرفين في اطار الوحدة الوطنية التي فقدت تماسكها وثوابتها وتأزمت العلاقة اكثر بين الطرفين مع قرب احداث العام ٢٠٠٣ التي كانت تهدد بالعدوان والحرب على العراق واحتلاله.

فجاءت الاحداث بعد العام ٢٠٠٣ واعطت مجالاً لتحقيق مصالح شخصية او سياسية على حساب الهوية الوطنية وحجبت مسؤوليات الدولة في الإجراءات التي تتجه نحو الحفاظ

على معاني ومفاهيم وقيم الهوية الوطنية ومنها النشاطات الاتصالية، فالاتجاهات الاتصالية يفترض ان تعرف الذات (المركز) وتعرف الاخر (الاقليم) الذي يتواصل مع الذات في اطار الهوية المشتركة، وتتحرك العمليات الاتصالية كآلية ثالثة تدعم فكرة التعايش السلمي والوحدة الوطنية.

ويمكن ان نشير الى النظرية البنائية واهمية الهوية في تعريف العمليات الاتصالية والبيئة الامنية للدولة[٢٤]، حيث الهوية المشتركة قد تقلل من ازمة الامن التي تفاقمت بعد العام ٢٠٠٣.

ونظراً للازمات التي يمر بها المركز وتحديداً الازمة الامنية وفشل الشراكة السياسية في اعتماد المحاصصة وادارة شؤون الدولة بعد العام ٢٠٠٣ والضغوطات الاقليمية والدولية التي يتعرض لها القرار السياسي العراقي فان العلاقة بين المركز والاقليم خضعت لاحراجات سياسية واتصالية كبيرة اثرت تأثيراً سلبياً في الهوية الوطنية، خصوصا وان الاقليم استطاع خلال الحقبة من العام ١٩٩١ الى العام ٢٠٠٣ ان يحقق اجراءات بنيوية في برامج السياسات العامة للاقليم في حين كان المركز بعد العام ٢٠٠٣ وحصول الاحتلال يواجه تدهوراً بنيوياً كبيراً وواجه انتشار حالات الفوضى والاضطراب واتساع العمليات المسلحة غير النظامية ضد قوات الاحتلال وتزامن ذلك مع تدمير البنى التحتية وانعدام خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي واتساع الفساد الاداري والمالي والتدهور الامني وازدياد هجرة مواطني المركز خارج العراق او الى محافظات الاقليم وذلك بسبب حل العديد من وزارات ومؤسسات الدولة الامنية والاتصالية مثل (وزارتي الدفاع والداخلية والامن والمخابرات والاعلام،...الى اخره) وبعد ذلك اصبحت عملية دخول المواطن العراقي من المركز الى الاقليم وبالعكس تمر بصعوبات قاسية ناهيك عن شروط التواجد والسكن في محافظات الاقليم (الاقامة)، تحت مبررات التحسب والحذر من العمليات الارهابية والخلافات السياسية.

وبطبيعة الحال كان الاتجاه الاتصالي تابعاً للادارة السياسية لكلا الطرفين، وفقدت العمليات الاتصالية امكانيتها واستقلاليتها لبناء موقف ايجابي يعبر عن الهوية الوطنية

ومرتكزاتها في انموذج العلاقة بين الاقليم والمركز التي يفترض ان تتسم بالقيم الاخلاقية والمعايير المهنية والمشاعر الوطنية والقوانين المنصوصة التي تصون حق الفرد والمجتمع في اطار تعزيز الهوية الوطنية[٢٥].

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية للتفاعلات الاتصالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

تعرف الرؤية لغوياً على انها رؤية الامور بشكل سليم والابصار بالعين والقلب[٢٦].

وهي عبارة عن بيان تصادق عليه وتصدره المؤسسة لما تنوي ان تكون عليه في المستقبل.

ويمكن النظر الى الرؤية على انها فن رؤية الاشياء غير المنظورة وكما يعرفها قاموس اكسفورد على انها القدرة على التفكير بالمستقبل بخيال واسع وحكمة، اما قاموس كامبرج فقد عرفها على انها القدرة على التخيل كيف ان (بلد، مجتمع، سياسة، اتصال.....الى اخره) يمكن ان تتقدم نحو الاحسن في المستقبل والتخطيط لذلك بطريقة مناسبة ومفيدة[٢٧].

المطلب الاول– مشهد تصاعد التفاعلات الاتصالية.

ان اهتمام الاتجاهات الاتصالية المستقبلية بما تعرض اليه المجتمع العراقي من دمار واضرار نتيجة التدهور الامني والفساد المالي والاداري، يستدعي مراعاة المواطنين من جهة والمؤسسات العسكرية والامنية والقضائية من جهة اخرى.

اذ يمكن للعمليات الاتصالية بين المركز والاقليم ان تتصاعد وان تتولى توصيف واخراج الاعمال الفردية والجماعية المؤذية والمضرة بأمن وسلامة الدولة العراقية الى مستوى التعبير عن الحقوق الوطنية والشخصية معاً من اجل تغيير الحالة المعنوية للمجتمع نحو الايجابية وتنمية الشعور بالامن والاستقرار والثقة بالادارة الحكومية للطرفين ومجابهة الحالات السلبية

التي ولدتها اخطاء الادارة السياسية في المركز والاقليم ومعالجة حالات الرعب والظلم والاضطهاد عبر برامج التوعية والتثقيف والتربية.

ان انتاج البرامج الاتصالية المستندة على مبدأ التعلم والتعليم وتوسيع دائرة الاستماع والملاحظة العلمية من قبل معدي الرسائل الاتصالية بصفتهم الرسمية يحقق تواصلاً مع آراء الجمهور بشكل عام[٢٨] ومع ممثلي الجمهور بشكل خاص (مجلس النواب في المركز، والمجلس التشريعي في الاقليم)، لجعل المعادلة الاتصالية تنسجم مع متطلبات الواقع السياسي والاجتماعي معاً في المركز والاقليم.

فنحن الان امام جمهور متعدد الحاجات وامام ادارة اتصالية رسمية وغير رسمية، نوضحها كما يلي[٢٩]:-

١- جمهور ذو حاجات متشابهة، والذي يشكل الاكثرية والتي تشمل: (الهوية والانتماء، الامن، العمل والوظيفية، التربية والتعليم، الخدمات الصحية والبلدية، الثقافة السياسية، سيادة القانون، السكن).

٢- جمهور ذو حاجات مختلفة، والذي يشكل الاقلية والتي تشمل: (الاحتياجات الاسرية والمنزلية، العلاقات الاجتماعية والتعارف والصداقة، العطل والاجازات والسياحة، الترفيه، الهوايات).

وهذا يتطلب ادارة اتصالية رسمية وغير رسمية تعمل على تغطية البرامج بنصوص اتصالية رصينة وتعابير لغوية متحضرة لايجاد معرفة سلوكية للمتلقي لكيفية التعامل مع هذه الاحتياجات والفصل بين ما هو متشابه مع الرأي العام وما هو مختلف مع القناعات والاذواق والثقافات وتجانسها مع الهيئات والمؤسسات الرسمية غير الرسمية او المنظمات التطوعية والمجازة من هيئة منظمات المجتمع المدني.

بمعنى ان لدينا حالتان من الاتصال الافقي في المعادلة الاتصالية بين الاولى المخططين الحكوميين وغير الحكوميين والثانية المتلقين، وكما يلي:-

الاولى: حالة الاتصال بين فئات المخططين:-

أ- الوزارات: من خلال نقل القوانين والتعليمات والشروط التي تصدرها الوزارات بقرارات والتثقيف بها عبر وسائل الاتصال المتعددة كي يتم تلافي فهمها او التجاوز عليها او مقاطعتها وان تميز الخطط والبرامج الاتصالية بين ما هو مطلوب مرحليا او مستقبليا.

ب- المؤسسات: مواكبة النشاطات والعمليات الانتاجية ومعدلات الجودة للمؤسسات الرسمية لتعزيز ثقة المواطن بجدية وفاعلية هذه المؤسسات في تقديم الاحتياجات المناسبة والمطلوبة للمواطن.

ت- المستشارين والخبراء: التواصل المستمر معهم بشكل معلن او غير معلن والتعرف على خططهم وفلسفتهم المستقبلية.

ث- التشكيلات غير الرسمية: والتي تعتبر واحدة من اهم التطبيقات الديمقراطية في السياسة الانتقالية نحو مجتمع متمدن ومتحضر ومتقدم لانها تجسد علاقة الدولة او الحكومة بالمركز وبالاقليم بصورة شفافة وقانونية مع هذه التشكيلات، فعلى سبيل المثال منظمات المجتمع المدني وكيفية رعايتها ومتابعتها ومراقبتها من الانحراف عن اهدافها او استغلالها من قبل بعض النفوس الضعيفة والفاسدة او مراعاة ضوابط عمل المنظمات والنقابات المهنية والقطاعية في المجتمع.

الثانية: حالة الاتصال بين فئات المتلقين.

من المناسب ان تتواجد وتتموضع العملية الاتصالية نحو المتلقي ومعرفة كيفية النظر اليه وتقييم احتياجاته اليومية والمستقبلية وما هو موقع المتلقي من الاغراض الاتصالية، وهل تعمل العملية الاتصالية على مخادعة وتضليل المتلقي وتزييف الحقائق امامه؟ ام التعامل معه بمصداقية ووضوح، لان اية خدعة او كذبة او تضليل سيتم فضحها او معرفتها وكشفها بسبب تقنيات الاتصال المتطورة التي توفرت لدى المتلقي وربما ذلك يستخدم من قبل اطراف مغرضة ومنافسة للحكومة او الدولة بصناعة الاشاعات والتلفيقات التي توسع الفجوة بين الحكومة والمواطن، وان يتحول المواطن الى معارض مجاني يتم توظيف مواقفه ضد المركز او الاقليم، ومن المناسب ان نؤشر ان الادارة الاتصالية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار التمييز بين المتلقين وبين الجمهور فمثلاً هنالك

الكثير من الجمهور الرياضي او الشبابي غير مهتم بالرسالة الاتصالية التي تخص الرياضة والشباب، عكس المتلقين الذين يتفاعلون معها.

ان وضع الرؤية المستقبلية للتفاعلات الاتصالية في اطار هذه المعادلة الاتصالية ينظم اليات العمل الاتصالي مع العمل السياسي لدى المركز والاقليم معاً دون تقاطع او تجاوز او اختلاف بل يعزز الهوية الوطنية والمكانة الدستورية للطرفين على ان لا تصادر السلطة الدور الاتصالي وحريته في الحراك وان لا تجبره او تفرض عليه طلبات الارتباط بعلاقات ملزمة مع السلطة السياسية.

المطلب الثاني– مشهد انكفاء التفاعل الاتصالي بين المركز والاقليم.

لا يزال المركز والاقليم محصورا بين اتجاهات اتصالية ذات مضامين ايجابية مرة او سلبية مرة اخرى تتقاطع مع مبادئ الهوية والسيادة الوطنية التي نص عليها الدستور.

فانهم يفكرون ويتحدثون بها عبر وسائل الاتصال المتعددة وعن قصد او دون قصد في حواراتهم اليومية واحيانا يصل الموقف الى حد الاستغراب والمفاجأة من هذه المضامين مما يؤكد الضعف والخلل في متابعة هذه الاتجاهات الاتصالية في بعدها الاستشاري وكيفية التخلص من الآراء السياسية الغامضة والفوضوية، اذ يفترض ان يؤخذ بنظر الاعتبار حالة رجع الصدى داخل العراق وخارجه، والتحسب للنظرة الدولية لموضوع العلاقة برمتها، فالمتغيرات التي حصلت في العراق بعد ١٩٩١ ولحين ٢٠٠٣ في جوانبها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وطبيعة النظام الدولي وفلسفته خلال هذه الفترة له اولويات وغايات للتحكم بالعلاقة والتلاعب في يومياتها بطريقة تبقي العلاقة بين المركز والاقليم على حالة من الضعف وانكفاء التفاعل بينهما، بل اكثر من ذلك تم التلاعب بالخلافات والاختلافات بين الطرفين من اجل توسيع دائرة المصالح والمنافع التي يحققها هذا الطرف الدولي او الاقليمي او ذاك.

فلكي تأخذ العلاقة بين المركز والاقليم موقعا استقلالياً او موضوعياً في علاقاتها الدولية وتعالج انكفاء التفاعل بينهما يتطلب ان تعتمد الاتجاهات الاتصالية اجراءين اساسيين لحماية السيادة والهوية الوطنية وهما[٣٠]:–

١- ان للخلاف والاختلاف شأن خاص بين المركز والاقليم لمواجهة اي طرف خارجي دولة او جماعة او شخص يتدخل في مواضيعها وتفاصيلها.

٢- ان يتم فهم غايات الاطراف الخارجية ونواياها وايجاد ثقافة نوعية تحصن المواطن بها، والتحذير منها.

وبطبيعة الحال ان هذين الاجراءين يتمان ضمن برامج يتولاها فريق عمل اتصالي على مستوى برامج السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية وعلى مستوى شبكة الاعلام العراقي، فمسار مستقبل الاتجاهات الاتصالية لانموذج العلاقة بين المركز والاقليم يحمل هموما واسعة الافق وتداخلات شائكة وتعدد التساؤلات على مستوى المواطن والدولة، الامر الذي يتطلب الاستجابة لحاجاتهم وطلباتهم المشروعة وهذا يستدعي اعطاء اولوية مقبولة للمؤسسات الرسمية ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكما اشرنا انفاً، وتكليف الشخصيات الاجتماعية والكوادر العلمية والاقتصادية لاداء دورها في الاتصال المواجهي المنضبط لكي يتم تحديد اتجاهات اتصالية تضع المتلقي العراقي والمتلقي الاخر كلا في حدود حسن التصرف[٣١].

المطلب الثالث- مشهد الشد والجذب وبقاء الحال على ما هو عليه.

هناك خلل في بنية التفاعلات الاتصالية بين المركز والاقليم بسبب الاعتماد على الخيار الخارجي (دول ، افراد، جماعات) وعدم استبداله بالبديل الوطني الذي يعتمد الامكانيات الذاتية وتوظيفها في التعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولا لحلول تعالج حالة الشد والجذب، مما يجعل الرؤية المستقبلية للعمليات الاتصالية في حالة من الضبابية، وهذا يرتبط بغاية القوى الدولية في استعادة السيطرة على حياة وسيادة المجتمعات، من هنا يبرز الحراك الاتصالي في التشجيع على خلق مشاركات جماعية في المسؤولية السياسية والاتصالية كوسيلة وغاية وكانموذج له خصوصيته، فكل ما يسمى من تطور سياسي او ديمقراطي في مفهومه الايجابي هو مفهوم يختلف من مجتمع الى اخر ولا يوجد نموذج عالمي للتطور[٣٢].

وهنا نؤشر المسؤولية القانونية والشرعية لحكومتي المركز والاقليم في ايجاد واعداد انموذج اتصالي وطني اضافة الى مسؤولية اصحاب الرأي والفكر الوطني والباحثين والخبراء الاكاديميين في ان يسعوا الى تأصيل سياسة اتصالية تتضمن خطاباً وطنياً وموضوعياً وعلمياً للحاضر والمستقبل.

هذا الواقع جعل المجتمع الاتصالي (العاملين في مجال الاتصال) ياخذ دوراً هجيناً وان يتصرف في عمله وتنفيذ واجباته بالشكل التالي:-

١- اما المصداقية العلمية والنزاهة المهنية، وهي قليلة ومتحفظة على ما يحصل من تجاوزات.

٢- او المداهنة والمجاملة والانتهازية والمخادعة، وللاسف تشكل الاغلبية على مستوى العاملين (في القنوات والاذاعات والصحف والمسارح...الى اخره).

٣- او الانزواء والركود والجمود، نتيجة التهديدات او المضايقات او الضغوط السياسية او الحكومية.

مما يجعل مستقبل الحراك الاتصالي ضعيفاً في اسناد التقدم السياسي.

فعلى سبيل المثال استطاعت المؤسسات الاتصالية وتحديداً الفضائيات ان توثق اللقاءات والتعليقات التي تعبر عن وجهات النظر الخاصة والعامة والرسمية لعموم السياسيين والعاملين في الادارات السياسية في المركز والاقليم، غير ان هذا التوثيق اصبح وبالاً على البعض حينما يتبنى احدهم موقفاً يتقاطع ويختلف مع موقف سابق، مما يجعل عامل الثقة الجماهيرية ضعيفاً ومشككاً تجاه بعض الساسة، واتجاه مصداقية ممثلي المركز والاقليم، الامر الذي تسبب في عزوف اكثر من ٨٠% من الادلاء باصواتهم في الانتخابات الاخيرة.

واصبح الشد والجذب قائماً مع حالات الاحراج وارتباك التصريحات من لدن الساسة يقابلها ازدياد نشاط ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعي ومدونيها ذات الاهداف والخطابات المتنوعة والمتعددة[٣٣].

خاتمة.

١- ان القادة السياسيين في المركز والاقليم تقع عليهم مهام ومسؤوليات لا ينبغي التخلي عنها، وفي مقدمتها كيفية حماية وصيانة الهوية والسيادة الوطنية

واستقلاليتهما، فالمتابع للاحداث يجد ان هناك جيلا جديداً في كلا الطرفين بدأ مقتنعاً ان امنه واستقراره ورفاهيته وتقدمه يكمن في هويته وسيادته الوطنية.

٢- يتطلب من الخبراء والباحثين في مجال الاتصال والقائمين عليه ان يتولوا مهمة تحرير عقلية المواطن العراقي من الطائفية والفئوية والمصالح الضيقة، واهمية استعادة ثقته بنفسه واعداد البرامج الاتصالية التي تمكنه من الوعي لقدراته وامكانياته لاداء دوره الوطني.

٣- ان يتم الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات التي تحصل على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق كدولة اثناء عملية الاعداد لمضامين الرسائل الاتصالية وتحديد اهدافها وغاياتها واغراضها.

٤- تجاوز صيغة الخطاب الرأسي وتصحيح مسارات العملية الاتصالية بمختلف اطرافها، وتعدد الخطابات واحترامها وتقبل خطاب الاخر.

٥- اعتبار المواطن العراقي اعلى قيمة انسانية في انموذج العلاقة بين المركز والاقليم، الامر الذي يستدعي عدم تغيب او مصادرة دوره في العملية السياسية، كي لا يتجه الى اطراف خارجية يجد فيها ملاذاً لذاته وحريته.

---

[1] سيتناول البحث مفردة (المركز) و(الاقليم) اينما وجدت للدلالة على مفهومي الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.

[2] (تستخدم كلمة اتصال (communication) استخدامات متعددة وبمعاني متعددة فهي تعني نقل الافكار والمعلومات والاراء من فرد الى اخر وكلمة اتصال تشير الى (العملية) التي يتم عن طريقها نقل المعاني من طرف الى اخر او بين مرسل ومستقبل وعلى هذا فإن عملية الاتصال تشتمل على العناصر الرئيسية التالية:- مرسل – رسالة – وسيلة – مستقبل)، انظر قاموس المصطلحات الاعلامية، انكليزي عربي، الدكتور مُحَمَّد فريد محمود عزت، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، لسنة ١٩٨٤.ومن المناسب ان نميز ايضاً مفاهيماً متداولة وهي الاعلام هو رسالة والتواصل هو علاقة.

[3] القائم بالاتصال (communicator): الشخص الذي يقوم بالاتصال، اي بارسال المعاني والافكار الى الاخرين سواء بطريق مباشر او من خلال وسيلة تعينه على ذلك، ومن ثم فهو الخطيب والمدرس والمذيع والكاتب في الصحيفة ومؤلف الكتاب والباحث.. الخ، قاموس المصطلحات الاعلامية، المصدر السابق.

[4] راجع – دستور جمهورية العراق ما جاء في الباب الثاني/ الحقوق والحريات/ اولا/ الفصل الاول/ الحقوق/ اولا/ الحقوق المدنية والسياسية/ المادة١٤ والمادة ١٥ والمادة ١٧/ الفقرة اولا والفقرة ثانيا، الفصل الثاني/ الحريات/ المادة ٤٥/ الفقرة اولا/ المادة

٣٦/ الفقرة اولا/ الفقرة ثالثا، المادة ٤٠، الباب الرابع/ اختصاصات السلطات الاتحادية (عدم توفر اية مادة تنص على رسم السياسية الاتصالية في المركز والاقليم).

[٥]- د. حسين صديق، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد ٣+٤، ٢٠١٢، ص٢٢٩، ص٣٠٧.

[6]- David K BerloK The Process of communication and introduction to theory and practice (N. Y. Holt, Rin ehart and Winstron), 1974, P30.

[7] David Gill and Bridget adams, A.B.C. of communication studies, macmilan education LTD, London, 1990, P18.

[٨] قارن مع أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، العراق وخيار اللامركزية الادارية الطرح النظري، وارهاصات التطبيق، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد (٣٣)، كانون الاول ٢٠١٦، ص٢٣.

[٩] علي حسن الفواز، اشكالات الدولة الوطنية من التاريخ الى نسق الحداثة، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٢٠٥-٢٠٨.

[١٠] قارن مع د. مُحَمَّد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٧، ص٨٢.

[١١] راجع دستور جمهورية العراق، الباب الاول، المادة (١)، (٣)، (٤).

[١٢]- د. علي نجيب عواد، دراسات في اعلام الازمات والحوار، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠١٢، ص٩.

[١٣] د. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٤.

[١٤] طه علي احمد، تعارض المصالح في شمال العراق يدفع التحالف التركي الاسرائيلي الى مفترق الطرق، نشرة قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد ١١، السنة٢٠٠٦، ص١٧-١٨.

[١٥] د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١.

[١٦] د. مُحَمَّد مصطفى شحاته، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٣٠.

[١٧] المصدر نفسه، ص٢٣١.

[١٨] نزار عبد المعطي الطحاوي، هل تقسيم العراق هو استراتيجية الانسحاب الامريكية الوحيدة؟ نشرة قراءات استراتيجية، العدد ١١، السنة١١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٥.

[١٩] م. د. شيركو جبار مُحَمَّد، المعايير المهنية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية تجاه الاداء الحكومي، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مجلة دراسات البيان، العدد٣، السنة ٢٠١٨، ص٧٧.

[٢٠] د . سميرة بلعربي، جامعة أكلي محند اولحاج " البويرة " ، الجزائر، بحث عن: المجموعات الاعلامية الاحتكارية دراسة في العلاقة بين الاعلام و المجموعات الاقتصادية، مقدم الى المنتدى السابع للجمعية السعودية للاعلام والاتصال، للفترة من ١١-١٢ نيسان ٢٠١٦.

[21] قارن مع: د. صالح عباس الطائي، نحو سياسة وطنية للاعلام (من المركزية الى التعددية المسؤولة)، عمان، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، سنة ٢٠٠٩، ص٢٠-٢٢.

[22] التربويون والاعلاميون، ماذا يريد التربويون من الاعلاميين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الجزء الثالث، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٤، ص١٩١ وما بعدها.

[23] الباحث قاسم كاظم البيضاني، الكرد بعد الحرب والسلام، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، كانون الاول ٢٠١٧، ص٤٢.

[24] **Roger, E,M, Communication and Development the Pasing of the Dominate paradigm in rogers(ed) communication and development critical perspective, SAGE publication, London,1976, P226.**

[25] م. د. شيركو جبار مُحَمَّد، المصدر السابق، ص٧٨.

[26] معجم المعاني الجامع.

[27] انظر:د.بشار عباس الحميري،مفهوم الرؤية واهميتها،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بابل،الموقع الالكتروني للكلية.

[28] المصدر نفسه، ص٧٥.

[29] **Dominich, Joseph R. The Dynamics of Mass Communication, Megraw Hill companies Inc, U.S.A, 1996.**

[30] د. عبد السلام ابراهيم بغدادي واخرون، الشراكة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط١، ٢٠١٦، ص٢٣.

[31] د. صالح عباس الطائي، المصدر نفسه، ص٢٧.

[32] آرثر آسا بيرغر، وسائل الاعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية، ترجمة صالح خليل ابو اصبع، عالم المعرفة، العدد٣٨٦، سنة ٢٠١٢، ص٢٨.

[33] انعدام المصداقية هاجس الخبراء في قمة الغارديان لتغيير وسائل الاعلام، مجلة العرب، العدد١٠٥٨٠، السنة ٣٩، ٢٠١٧، ص١٨.